

بالمواد واعراضها لتسلسلت المراد احب بان الشيء الذي لا يقبل التكرار لانه محتمل
 في تكثره الى شيء يقبل التكرار لانه وسر المادة واما الشيء الذي يقبل التكرار لانه انما
 المادة فلا يحتاج اليه ان يتكرر الى قابل اخر بل انما يحتاج اليه فاعلم ان التكرار فقط اقر
 نسبة الفاعل الى اجزاء تلك المادة على السواء فمثل ذلك البعض هذا الشخص ومن شخص
 آخر فخرج بلا مرجع واحب ايضا ما انه لا يلزم التسلسل في المراد بل في عوارض المراد
 ومن الاستعدادات وليس ذلك بما اعلم عندهم اقول تكثر الاستعدادات المحاصلة
 انما تكون بعد تكثر المراد فلا تكون تكثر المراد مطلقا بتكثر الاستعدادات والحق اجماله
 ذلك لئلا يعلل شخص افراد الماهية الى ارادة فاعلم ان المراد في شخص كل مادة شخص
 كما يقضي علمه و ارادة **الفصل الرابع** في الوجوب والامكان والقدر والحد
 وفيه مباحث الاو في انها امور عملية لا وجود لها في الخارج اما الوجوب والامكان
 فلا زما له وجود في الخارج كما ان كل منهما مساويا لساير الموجودات في الوجود ومجانبا
 ايضا بالماهية فوجود كل منهما مخالف لما هيته واذ كان كذلك لكان نسبة الوجود
 الى سببه وجود الوجوب الى ماهية الوجود وبالوجوب ونسبة وجود الامكان
 الى ماهية الامكان بالامكان واللا لا يمكن الواجب ووجب الممكن لانه اذا لم يكن
 كذلك لكان نسبة وجود الوجوب الى ماهية بالامكان ونسبة وجود الامكان
 الى ماهية بالوجوب لا متناع ان تكون بالامتناع اذ التدرج وجودها فيلزم
 انقلاب الواجب ممكنا لتصادف بالوجوب المتصفا بالامكان والممكن واجبا
 لا تصادف بالامكان المتصفا بالوجوب ومعنى واذ انبت ان نسبة وجود الوجود

الامكان

الى ماهية لا بد ان تكون بالوجوب ونسبة وجود الامكان الى ماهية بالامكان مستقل
 الكلام بل نسبة وجود وجود الوجوب الى ماهية ونسبة وجود الامكان الى ماهية
 الى ماهية فيلزم التمسك ونسبة نظر اما اول افلا انهم لا يجوز ان تكون وجود الوجوب
 عينه وكذا الامكان والامكان واما ثانيا فلما ان تكون الوجود والامكان امرين
 موجودين ووجود الوجود والامكان امرين اعتباريين اذ لا امتناع في ان يكون
 بعض افراد طبيعة واحدة امراضا رصيا وبعضها امر اعتباريا لا بد لي من هذا الاحتمال من
 دليله امانا ثانيا فلما لا يتم انه يلزم من امكان الصفة امكان الموصوف ان الصفة
 كونهما محتاجة الى الموصوف ممكنة والموصوف حيازان لا يحتاج اليه الا لئلا يكون ممكنا
 فلا يلزم من امكان الوجود امكان الواجب ويمكن ان يحاط عنه بان الصفة اذا
 كانت ممكنة كان الموصوف من حيث هو موصوف بتلك الصفة ممكنا لان من حيث هو
 موصوف بتلك الصفة يتحقق له تحقق الصفة الممكنة فيكون من تلك الحقيقة ممكنا والواجب
 من حيث هو واجب يتحقق له نسبة الوجود لانه انما هو واجب باعتبار صفة الوجود فلو كان
 الوجود ممكنا كان الواجب من حيث انه واجب ممكنا لانه و اجبة لان امكان
 الشيء من حيث انه متصفا بصفة لا يقتضي امكان ذات الشيء واذ ان لم يكن من صفة الحقيقة
 ممكنا لكان من صفة الحقيقة جاززا للذوات فيجوز ان يزول وصف الوجود عن ذات
 الواجب فلا يبق الذوات واجبة بل ممكنة فان علت لانه اذ كان من صفة الحقيقة
 ممكنا كان من صفة الحقيقة حيازا للذوات واما يلزم ذلك لئلا يمكن علته الوجود من الذات
 التي يمكن زوالها واذ اجاز ان تكون معنى الذات فمقتضى زوال الوجود وان كان الوجود

نسبة امكان وجود الامكان

ان قلت الامتناع في ان
 سببه الوجود من حيث
 انه واجب ممكنا